

دل على اظها العداوة لان زناها بوجر صدر  
 تسلط في شهه وادخال الخمر عليه وعلى ولده ونحو  
 ابلغ من حؤم الضرب فاحسب السب ولو قذف  
 رجل وجاءه باربعة فساق بشهده على المعتد في  
 بالزنا لم يجد والاث شرابط الشهادة بالزنا قد  
 وجدت عند القاضي الا انه لم يقبل بشهادة امر  
 لاجل التهمة فكما اعتبرت التهمة في نفي الحد عن  
 المشهود عليه فكذلك وجب اعتبارها  
 في نفي الحد عنهم ولما كان لفظ المحصنات  
 عاما للزوجات وكان من حكم غير ما تقدم وهو  
 الحكم الرابع اورد من بقوله **والذبيحون**  
 اي بالزنا **الزواجهم** اي من المومنات والكافرات  
 والحبر والاماء **ولم يكن لهم شهداء** يشهدون  
 على صحة ما قالوا **الا انفسهم** اي غير انفسهم وهذا  
 ربما يفهم انه اذا كانت الزوج احد الاربعه التي  
 وهذا المفهوم كونه حكاية واقعة لا شهود  
 فيها قولي تعال في الآية قبلها لم يأتوا باربعة  
 شهداء فانهم يقتضي كون الشهداء غير  
 الراعي بالزنا ولعله استثنى من الشهداء

195

لان لعانه يكون بلقطة الشهادة ومذهب المشافعي  
 انه لا يقبل في ذلك كما قرناها **شهادة احدكم** اي  
 فالواجب شهادة احدكم على من رماها وفعليهم  
 شهادة احدكم **اربع شهادت** من خمس في مقابلة  
 اربعة شهداء **بالله** اي معرفة هذا الاسم للكرام العظم  
 الموجب لاستحضار جميع صفات الجلال والجلال له  
**ابن الصادق** اي فيها قد فيها به وولده في حيز  
 والكسائي يرفع العين على ان ختم الشهادة والباقي  
 بنصفه على المصدر **ولما مسنن لعنة الله عليه**  
**اي الملك الاعظم عليه** اي القاذف نفسه ان كان  
**من الكاذبين** فيما رماها به وقيل يرفع بتخفيف ان  
 ساكنة ورفعه لعنة والباقي بتثنية النون  
 منصوبة ونصب لعنة ورسمت لعنة مجرور  
 فوقف عليها بالها اي كثير وبوعرو والكسائي في  
 الباقي بالتا واذا وقف الكسائي افعال العا هذا  
 لعان الرجل وحكمه سقوط حد القذف عنه ووصول  
 الفرقة بنفسه فرقة فسحق عندنا بقوله صلى الله  
 عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وتفرق  
 احكام فرقة طلاق عندنا وخيفته ونفي الولد